تحقيق المخطوطات بين جدّ وصبر ومعاناة المحققين الأفذاذ وعبث واستهتار أدعياء التحقيق

عبد الله يحيى السريحي[1]

ينصرف الذهن عندما نسمع كلمة (محقق) إلى المعنى الذي كانت تطلقه كتب التراجم المتقدمة في وصف العلماء المتميزين في مجال علمهم: (الحديث) أو (الفقه) أو (الأدب)...إلخ، ويطلق –عادة– على من بلغ منهم الغاية القصوى في فنه، فيقال: عالم محقق مدقق، وبالفعل فإن الكوكبة الأولى من المحققين الذين خدموا التراث العربي منذ أكثر من ثلثي قرن كانوا ممن ينطبق عليهم هذا الوصف، فقد كانوا من أهل العلم في مجال تخصصهم، مع الإلمام الواسع باللغة العربية وأساليبها ومفرداتها وسائر علومها، وعلى صلة حميمة بتراثنا المخطوط، ولديهم المعرفة والدراية بأسراره ودقائقه وخصائصه، وأساليب تدوينه، ومناهج كتابته، وأنواع خطوطه، ويمتلكون الخبرة والتمرس في التعامل مع المخطوطات، والمعرفة المتينة بأصول تحقيقها، وتحليهم بالجد والصبر والأناة، لأن تحقيق أي مخطوط أو كتاب تراثي يحتاج إلى عمل مضن وشاق، وفي بعض الأحيان يكون التحقيق أكثر مشقة وعنتا من التأليف، وقد أشار الجاحظ (المتوفى سنة 255هـ) إلى هذه الحقيقة بقوله[2]: «ولربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يصلِح تصحيفاً أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حرِّ اللفظ وشريفِ المعاني، أيسَر عليه من إتمام ذلك

---

[1] دار الكتب الوطنية – أبو ظبي (المجمع الثقافي سابقا)

[2]- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل (1416هـ / 1996م)، 79/1.

النقص حتى يردَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام»، أي أن كتابة وتأليف عشر ورقات (20 صفحة)، أيسر من أن يتمّ المحقق نقصا أو يصلح خطأ وقف عليه في مخطوط ما. ولم تكن تنقص هذا الرعيل الأمانة العلمية التي تقتضي تحرير النص وتصحيحه، والاجتهاد في إخراجه على الصورة التي تمت به على يد مؤلفه، فاستقام على يدهم علم التحقيق على سوقه، وأصبح علماً وفناً قائما بذاته، له أصوله وضوابطه ومناهجه.

ولكننا تفاجأنا في العقود الثلاثة الأخيرة بظهور مجموعة من المحققين الذين لا يمتلكون من أدوات التحقيق وفنونه شيئا، فعبثوا بالتراث العربي وأساؤوا إلى نصوصه إساءة بالغة، ولم يتورع البعض منهم عن السطو على أعمال الآخرين، فانتحلوها ونسبوها إلى أنفسهم دون وجه حق، وساعدهم في ذلك عدة عوامل:

- شهدت سوق التراث العربي خلال هذه الفترة رواجاً كبيراً، بسبب الرغبة لدى الناس في معرفة تاريخهم وتراثهم، وبسبب سقوط الكثير من النظريات والأيديولوجيات السياسية والفكرية التي كانت تستقطب اهتمام شريحة واسعة من المثقفين، وانتشار حالة من الإحباط والشعور بالخيبة نتيجة الاستبداد الذي تجرعه الناس من تلك الأنظمة القمعية التي قامت على أساس تلك النظريات، وما لحق بالأمة من هزائم ونكبات بسببهم.
- استغلت بعض التيارات الدينية والسياسية سقوط النظريات السالفة الذكر، فشجعت على انتشار نوعية معينة من الكتب التراثية التي تخدم توجهها، وأغدقت الإنفاق عليها، وعلى محققيها وناشريها، وعرَفتُ أن الكثير من هذه المؤسسات تدفع مبالغ مغرية للمحققين (على عدد ملازم أو صفحات الكتاب)، وهذا ما تسبب في ظاهرة (الانتفاخ) في أحجام الكتب التراثية المحققة من خلال الشروح والتعليقات (الباردة) التي لا لزوم لها، فغدا التحقيق في عمل الكثير منهم شرحاً للمتن، أو حاشية على الشرح، أو تقريراً على الحاشية، يستعرض فيه أحدهم مهاراته وقدرته على تتبع كل كلمة في النص وشرحها، بحيث تطغى الهوامش والحواشي على المتن،

فقد يكون النص الأصلي مجلدا واحد فيصبح بعد التحقيق عدة مجلدات، وقد يكون أحيانا رسالة صغيرة بحجم كراسة أو كراستين فيصبح كتابا كبيرا، وقد لا يبلغ النص المحقق أحياناً بضعة أسطر (كما هو الحال مع النموذج الذي سنعرضه بعد قليل) فيجعل منه المحقق كتابا، وقد يبتكر البعض منهم فهارس وملاحق تزيد على حجم الكتاب المحقق[1].

- طمع البعض من الناشرين والمحققين وسعيهم وراء الربح السريع، وقد رأينا الكثير من الكتب التراثية الرائجة التي حققها المستشرقون أو المؤسسات الحكومية أو المحققون الأكفاء، تعمد بعض دور النشر إلى إعادة نشرها، وحتى تتهرب من مسؤولية السطو على حقوق النشر تضع على أغلفتها مكان اسم المحقق: (لجنة التحقيق بالدار) أو (حققه بعض طلبة العلم) ، أو (جماعة من المحققين)، وقد يكتبون اسما (مستعارا) لا وجود له، وربما بلغت الجرأة ببعض الناشرين إلى أن يكتب اسمه كمحقق أو اسم أحد أقاربه، حتى يجمع لنفسه المجد والشهرة من طرفيها.

---

[1] - بين يدي الآن كتاب: «الخزل والدأل بين الدور والدارت والديرة» لياقوت الحموي، طبع محققاً بدمشق، حققه اثنان من المحققين (أتحفظ على ذكرهما)، ونشرته وزارة الثقافة السورية (1998م) في مجلدين، صنع المحققان فهارس مستقلة لكل جزء، ففي الجزء الأول جاء النص المحقَّق (مع الحشو في الحواشي) في 270 صفحة، وفهارسه في 437 صفحة، والنص في الجزء الثاني 249 صفحة، وفهارسه في 240 صفحة. وكان بالإمكان عمل فهرس واحد للجزأين، والتقليل من مساحة الفراغات التي تتخلل الفهارس.

وصنع بعض المحققين (الكسالى) و(الجشعين) صنيعهم فأغاروا على كتب التراث المحققة، ونسبوا تحقيقها لأنفسهم، بعدما أفسدوا مادة الكتاب الأصلي بجهلهم، وبكثرة الأخطاء الطباعية عند إعادة (صفها).

وسأكتفي في هذه العجالة بذكر أربعة نماذج، اثنين منها للمحققين المبرزين من شيوخ التحقيق في عصرنا، وآخرين كنموذج لعبث واستهتار أدعياء التحقيق:

والنموذج الأول الذي اخترته لصبر وبلاء ومعاناة المحققين الجادين[1] هو المحقق العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (رحمه الله)[2]، وما بذله من جهد

1- هذا الموقف الجاد للشيخ المعلمي سبق للأستاذ عبد الله الحكمي الاستشهاد به في مقال له في مجلة العرب، 4/ [1390هـ/1970م]، ص945. بعنوان: «هكذا فليكن المحققون».

2 _ الشيخ العلامة القاضي عبد الرحمن بن يحي بن علي بن محمد المعلمي العتمي: فقيه وعالم ومحدث وشاعر ومحقق، نسبته إلى آل (المعلمي) إحدى الأسر المشهورة بالعلم في بلاد عتمة باليمن. ولد في أول سنة (1313هـ/1895م) بقرية (المحاقرة) عزلة (الطفن) من مخلاف (رازح) من ناحية (عُتمة) وأعمال محافظة ذمار، نشأ في كنف والده في بيئة متدينة صالحة، وتردد إلى بلاد الحجرية من أعمال (محافظة تعز) حيث كان أخوه الأكبر محمد كاتبا في محكمتها الشرعية وتعلم بها.

وسافر إلى جيزان (سنة 1329هـ/1911م) في إمارة محمد بن علي الادريسي – أمير عسير حينذاك– وولاه رئاسة القضاء بها، فلما ظهر له ورعه وعلمه وزهده وعدله لقبه بـ

(شيخ الإسلام) وكان إلى جانب القضاء يشتغل بالتدريس، وبعد موت الادريسي سنة (1341 هـ/1922م) سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، محققا ومصححا لكتب الحديث والتاريخ، ومكث فيها زهاء ثلاثين عاما، ثم رحل إلى مكة (1371هـ/1952) فعين أمينا لمكتبة الحرم المكي في السنة نفسها، وظل في عمله إلى أن شوهد فيها منكبا على بعض الكتب وقد فارق الحياة سنة (1386هـ/1966م) وقيل: بل توفي على سريره.

وله عدة مصنفات في العقيدة والفقه والحديث، وحقق مجموعة كبيرة من كتب التراجم والحديث، ومن أشهر تحقيقاته: (كتاب الجرح والتعديل)، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، و(الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) للحافظ ابن ماكولا، و(الأنساب) للسمعاني. طبعت كلها في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد في الهند. انظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن 95، وهجر العلم ومعاقله في اليمن 1266/3، والأعلام للزركلي 342/3، وتاريخ المخلاف السليماني 826/2، 832، 848، والموسوعة اليمنية 631/2، وموسوعة أعلام اليمن (على الإنترنيت).

والتحريف في المصادر التراثية المهمة التي تصدى لتحقيقها، ووقفت على (النموذج المختار من جهده) أثناء تحقيقي لـ«معجم البلدان» في مادة (أبين)، حيث ذكر ياقوت فيها نقلا عن عمارة اليمني أنه يُنسب إليها الأديب والوزير والشاعر اليمني (أبو بكر بن أحمد بن محمد العندي الأبيني)، وجاء اسمه في المعجم: (أبو بكر أحمد بن محمد العيدي)، وكان من بين مراجعي في تراجم الأعلام كتابا: (الإكمال) للحافظ ابن ماكولا المتوفى سنة 475هـ/1082م، ، و(الأنساب) لأبي سعد السمعاني (المتوفى سنة 562 هـ/1167م)، وكلاهما بتحقيق الشيخ المعلمي، وهما أيضا من مصادر ياقوت الأساسية، وعندما رجعت لكتاب الإكمال في باب (العبدي والعيذي والعندي)، وقفت على ما أذهلني من جهد وصبر ومعاناة محققه الشيخ المعلمي، فقد كان بعد كلمة (العندي) في موضع تراجم من يحملون هذه النسبة بياض في الأصول المخطوطة من كتاب الإكمال، ولم تكن قد طبعت آنذاك أغلب المصادر اليمنية التي ترجمت للعندي ليجد فيها المعلمي ضالته، وكانت كتب التاريخ والتراجم (غير اليمنية) التي ترجمت لـ(العندي) قد اختلفت في رسم هذه النسبة، فقد وردت بعدة صور: (العيذي) بالياء والذال المعجمتين، و(العيدي) بالياء والدال المهملة، (والعبدي) بالباء الموحدة والدال المهملة، و(العندي)، بالنون والدال، واختلفت هذه المصادر كذلك في اسمه، فمنهم من جعل اسمه (أبا بكر بن أحمد)، ومنهم من جعل أبا بكر كنيته، واسمه (أحمد بن محمد)...إلخ.

وقد استغرق البحث من الشيخ المعلمي في تحقيق هذه الكلمة سنتين كاملتين، (كما ذكر الشيخ حمد الجاسر، في مجلة العرب 4/ 945-948) صرف خلالها مئات الريالات (من راتبه الزهيد كأمين لمكتبة الحرم المكي) في تصوير المخطوطات ومراسلة العلماء والمحققين المهتمين بالتراث اليمني داخل اليمن وخارجه، لأن معظم التراث اليمني حينها كان ما يزال مخطوطا ،كما أسلفنا، وكان الشيخ المعلمي قد عزم على السفر إلى عدن لاستكمال بحثه وتحقيقه لهذه الكلمة، لكن ظروف الحرب المشتعلة في اليمن آنذاك (في ستينات القرن المنصرم) لتحرير الجنوب من الاحتلال البريطاني حالت دون ذلك.

وأنقل لكم في ما يلي نص حاشية وتعليق المعلمي (المطولة) على كتاب الإكمال (6/ 322- 331)، وخلاصة ما توصل إليه، أنقلها بتمامها لا على سبيل الحشو (الذي أنتقده وأفر منه) وإنما لمتعتها وبيان مقدار الجهد الذي قام به، وللدلالة كذلك على صبر ومعاناة المحققين الجادين والملتزمين.

«قال المعلمي: بياض في النسخ (أي بعد كلمة العندي) ولم أجد هذا الرسم (العندي) فيما لدي من كتب المؤتلف والأنساب، وتقدم في باب عبدة ونحوه قال (أي ابن ماكولا مؤلف الإكال): «وأما عندة بنون ساكنة فامرأة من مهرة هي أم علقمة بن سلمة بن مالك بن معاوية الاكرمين وهو ابن عندة، ولقبه الزوير» وفي بعض الكتب في نسبة الأديب الأبيني (العندي) ويأتي النظر فيه في (العيدي).

وفي المشتبه بإضافة من التوضيح: «و[أما] العيدي بالكسر [مع اهمال الدال] نسبة إلى العيد [فهو] جلال الدين محمد بن أحمد بن عمرو البخاري، في آبائه من ولد في العيد فنسب إليه، بارع في الفقه والأصلين، أخذ عنه الفرضي، وقال: مات سنة ثمان وستين وستمائة » تعقبه التوضيح بقوله: «لم يجزم أبو العلاء الفرضي بوفاته، إنما قال فيما وجدته بخطه: توفى فيما أظن في شهر رمضان سنة ثمان وستين وستمائة» قال المعلمي: كأن الذهبي فهم أن التردد منصب على الشهر فقط، وهو قريب.

ثم قال في التوضيح عن الفرضي: «وأخوه صاحبنا كمال الدين عمر بن أحمد بن عمر العيدي، تفقه على أخيه وقرأ الفرائض والحساب على شيخي الإمام نجم الدين عمر بن أحمد بن عمر الكاخشتواني البخاري رحمه الله». انتهى.

قال في التوضيح: «وأبو الحسين يحيى بن علي بن القاسم العيدي عن أبي بكر الحنيفي وعنه أبو طاهر السلفي في معجم السفر. ونسبة إلى العيدي بن ندغى بن مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة، منها ذَهْبَن بن قِرْضِم بن العجيل بن قثاث ابن قمومى بن بقل بن العيدي، صحابي له وفادة، ذكره ابن الكلبي في الجمهرة، وقال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرمه لبعد مسافته. انتهى».

وقد تقدم (ذَهْبَن) بنسبه في الإكمال 3 / 388 ولم أستوف هناك النظر في الأسماء وسترى ذلك إن شاء الله تعالى في رسم (قثاث).

ومنه أنه وقع هناك تبعاً للأصول: «بن العيذي» بنقط الذال وكذا وقع في الأصل في رسم (قثاث) مع شكله بفتح العين وبسكون الياء. وإنما الصواب بكسر العين وسكون التحتية تليها دال مهملة، قال ابن دريد في الاشتقاق ص 552 في أسماء مهرة بن حيدان: «ومنهم بنو عيدي تنسب إليه الإبل العيدية» وقال في جمهرته 2 / 286 في مادة (ع ود): «العيدية نجائب منسوبة إلى العيد، وهو قبيلة من مهرة بن حيدان». وذكرها غيره من أهل المعاجم، وفي الاكليل (193/1) في نسب مهرة: «وقبائل نادغم (هو الذي سماه ابن دريد وغيره: ندغى) العقار.. والعيدي، وإليهم تنسب الإبل العيدية» وقال ص 194: «وولد نادغم العيد» كأنه يقال له (العيد) ويقال: (العيدي) وهو الأكثر».

وفي التوضيح عقب ما مر عنه: «وأبو بكر أحمد بن محمد العيدي الأبيني الأديب، شاعر، ذكره عمارة بن الحسن اليمني الشاعر» والعطف على قوله: «منها ذهبن.. » أي ومن بني العيدي بن ندغى «أبو بكر.. ».

وفي شأن هذا الأديب الأبيني اختلاف في موضعين:

الأول: ذكر هنا في التوضيح كما ترى: «أبو بكر أحمد بن محمد» ومثله في معجم البلدان في رسم (أبين) و (الإسكندرية) و (عدن)، وفي تكملة ابن الصابوني ص 92: «الأديب أحمد بن محمد» وكذا نقل في رسم (الخلى) من التوضيح وتقدم نقله 116/1.

لكنى رأيته في «العسجد المسبوك» مخطوطة مكتبة الحرم المكي يذكر بلفظ: «أبو بكر بن أحمد» في مواضع منها ص 97 وص 153 وكذا في نسختين أخريين بالمكتبة المحمودية في المدينة الشريفة، وكذا في قرة العيون، مخطوطة مكتبة الحرم أيضاً في ذكر توران شاه ابن أيوب قال: «ولما دخل عدن أنشده الأديب أبو بكر بن أحمد العبدي (كذا) قصيدة بليغة فصيحة يقول فيها:

أعساكرا أسريتها وجنودا * أم انجما أطلعتهن سعودا».

وفي تعليقات المحقق النحرير الأستاذ فؤاد سيد على طبقات فقهاء اليمن ص 169 في ذكر هذا الأديب ما لفظه: «ترجم له عمارة في المفيد 232، 180 ترجمة مطولة...وذكر اسمه: فخر الدين أبو العتيق أبو بكر بن أحمد العبدي[1] (كذا)..وترجم له الجندي أيضا لوحة 156...وذكر أن اسمه أبو العتيق أبو بكر بن أحمد العبدي[2] (كذا)...». وكتب إلي الأستاذ فؤاد سيد جوابا عن سؤال في شأن هذا الرجل وفيه: «في خريدة القصر...قسم شعراء الشام.. المطبوع أخيراً سنة 1964...يذكر الاسم فيها «أبو بكر بن أحمد بن محمد العيدي» وأرى أن ما تقدم كاف للجزم بأنه «أبو بكر بن أحمد» وأن من قال: «أبو بكر أحمد» إنما بنى على الغالب المألوف أن قولهم (أبو بكر) كنية يتبعها الاسم.

وقد اتضح أنها هنا اسم، وأن كنية هذا الرجل: أبو العتيق.

الموضع الثاني: النسبة (العبدي) كيف ضبطها ؟ فقد جاءت على أوجه:

الوجه الاول: (العبدي) بعين ودال مهملتين بينهما موحدة، هكذا في عدة نسخ من «العسجد المسبوك»، مرت الإشارة إليها.

---

[1] - قلت: طبع كتاب المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، بتحقيق القاضي محمد بن علي الأكوع، صنعاء: المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، ط3 (1985م)، وفيه: العندي، بالنون والدال المهملة، وترجم له عمارة بالتفصيل، وأورد مقطوعات من شعره. انظرها: ص 153، 263-298.

[2] – قلت: طبع كتاب السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي، بتحقيق القاضي محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مكتبة الإرشاد (1414هـ/1993م)، وترجم فيه بتوسع وتفصيل للأديب أبي بكر بن أحمد العندي (370/1-375)، قال: «ومنهم: أبو العتيق أبو بكر بن أحمد بن أحمد العندي نسبا، من قوم يقال لهم الأعنود». وقال في ختام ترجمته عن مسجد العندي: «ومن آثاره بعدن المسجد الذي يعرف بمسجد العندي، وهو مسجد السالك، غيَّر بناءه استيلاء الظلمة على الوقف من قيام بني محمد بن عمران في الدولة المؤيدية إلى عصرنا سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة»

وفي «قرة العيون»، وفي كتاب «المفيد في أخبار زبيد» لعمارة، و«السلوك» للجندي أفادني عنهما الصديق الحميم الأستاذ فؤاد سيد في كتابه، وفي مواضع من المخطوطات تُثبت مع النقطة التي تحت الموحدة نقطة أخرى تحت الدال علامة للإهمال كما ثبتت هذه العلامة في تلك الكتب في غير هذه الكلمة.

ويلاحظ أن هذه النقطة قد تقرب من الأولى فيقرأ (العيدي) بتحتية بين المهملتين وقد يستغرب هذا لأن المتقدمين لم يذكروه فيظن الصواب (العيذي) بتحتية فمعجمة.

وليس من المحتم أن لا تكون نسبة (العبدي) بالموحدة بين المهملتين إلاّ إلى عبد القيس، بل من الجائز أن تكون في بعض الجهات إلى عبد آخر.

الوجه الثاني: (العيدي) بالتحتية بين المهملتين تقدم ذلك عن التوضيح، وكذا وقع في مواضع من معجم البلدان (آبه، أبين، الاسكندرية، عدن) وفيه في رسم (أبين) ما لفظه: «قال عمارة بن الحسن اليمنى الشاعر: أبين موضع في جبل عدن منه الأديب أبو بكر أحمد (كذا) بن محمد العيدي القائل.. منسوب إلى قبيلة يقال لها عيد، ويقال عيدي بن ندعى (كذا) بن مهرة بن عيدان (كذا)، وهي التي تنسب إليها الإبل العيدية، وأشار بعضهم يقول:

ليت سارى المزن من وادي منى * بان عنى عينى فيسقي أبينا »

وذكر الأبيات، وكل من (عيدي بن ندغى) و (الإبل العيدية) لا نزاع أنه بتحتية بين المهملتين، وكنت رأيت أن هذا الضبط من كلام عمارة نفسه فيكون نصاً قاطعاً لأنه صاحب هذا الأديب، ثم قلت: إن لم يكن من كلام عمارة فهو من كلام ياقوت، ثم لما تأملت العبارة رابني فيها أن قوله: «وهو القائل» غير متصل بما بعده، وأن قوله: «وأشار بعضهم يقول» عبارة ركيكة لا تليق بعمارة ولا بياقوت، وأن الأبيات هي لذاك الأديب الأبيني نفسه، كما في خريدة القصر وغيرها، ولو أنك حذفت ما بين «وهو القائل» والأبيات وقلت: «وهو القائل: ليت سارى المزن من وادى منى..» لوجدت العبارة مستقيمة فأخشى أن يكون هذا هو الأصل وأن بعضهم كتب بهامش بعض النسخ حاشية قوله: «منسوب إلى قبيلة..

الإبل العيدية» فجاء آخر فأدرج هذه الحاشية في المتن وزاد من عنده قوله «وأشار بعضهم يقول» ليصل العبارة بما بعدها[1].

غير أن موافقة هذا الضبط للتوضيح تدل أن له أصلاً متيناً.

الوجه الثالث: (العيذي) بمهملة فتحتية فمعجمة، كذا وقع في تكملة ابن الصابوني ص 92 في رسم (الخلي) ولفظه بعد أن ذكر أبا الربيع سليمان بن محمد الخلي وأنه سأله عن مولده فذكره وأنه بخلة قرية قبلي عدن: «حدثنا أبو الربيع.. الخلي.. من لفظه بدمشق قال: أنبأنا عبد الله بن محمد بن يحيى الإسحاقي بعدن، قال: كنت يوماً عند الأديب أحمد بن محمد العيذي بعد أن عمي..» وهكذا نقلت هذه العبارة عن التكملة في التوضيح وعلى كلمة (العيذي) «صح » فهذا يدل أنها بهذا النقط صحيحة عن ابن الصابوني، وهو روى هذه

---

[1] – قلت: حقَّقْتُ هذه الفقرة التي نقلها المعلمي عن معجم البلدان، مادة: (أبين) قال ياقوت: «منه (أي من موضع أبين) الأديب أبو بكر أحمد بن محمد العيدي (صحّحتُها: أبو بكر بن أحمد ..العندي) القائل، (منسوب إلى قبيلة يقال لها عيد ويقال عيدي بن ندعي بن مهرة بن عيدان وهي التي تنسب إليها الإبل العيدية) وأشار بعضهم يقول: (وذكر بيت أبي بكر العندي)». قلت: الفقرة الأولى التي ذكر فيها الأديب العندي نقلها ياقوت عن عمارة من كتابه (المفيد) والفقرة الثانية (المقحمة) التي ذكر فيها نسبة الإبل العيدية، نقلها عن ابن الكلبي من كتابه "نسب معد واليمن الكبير" (713/2) وذكرها ابن الكلبي في سياق نسب بني مهرة بن حيدان، وكأنه ألحقها فيما بعد، فاضطربت عليه الجملة، فاضطر لزيادة: «وأشار بعضهم يقول». وقد لاحظت مثل هذه الحالات في المعجم، وهي قليلة، لأن المؤلف جمع مادة معجمه في سنوات طويلة، وظل يتعهده بالتنقيح والإضافة، فكلما وجد معلومة تتعلق بمادة من مواد المعجم ألحقها بها، فنتج عن بعض هذه الزيادات خللا في سياق النص، وأحيانا في ترتيب المواد.

الحكاية عن عالم عدني عن آخر كذلك من أصحاب هذا الأديب نفسه، فيبعد أن تكون خطأ.

وقد يعارض هذا بأن ياقوت قال في رسم (الاسكندرية): «حدثني القاضي المفضل أبو الحجاج.. قال حدثني الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد الأبي.. قال أذكر ليلة وأنا أمشى مع الأديب أبي بكر أحمد بن محمد العيدي..» فذكره بالتحتية بين المهملتين مع أن هذا السند أقصر، ويهون أمرهما معا أنه وقع فيهما معا اسم الأديب «أحمد بن محمد» وإنما هو أبو بكر بن أحمد كما مر.

وقد يخدش في الوجهين الثاني والثالث معا بأن في عبارة الجندي كما يأتي: «العيدي. من قومه الأعيود[1]» فلو كانت هذه الصيغة (الأعيود) مأخوذة من (عيد) أو (عيذ) لكانت (الأعيود) أو (الأعيوذ) والضمة على الياء ثقيلة مع أنه كان ينبغي أن يقال (الأعوود) أو (الأعووذ) لانهما من (ع و د) و (ع و ذ) وسبب القلب غير موجود في الصيغة، ويجاب بأن الضمة محتملة، وفي رسم (قين) من الإكمال: «وأما قين أوله قاف بعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها فهو القين بن فهم.. وولده يقال لهم الأقيون» على أن الجندي من أهل القرن الثامن لا يلزم التزامه لمقتضى التصريف، على أن العرب قد جمعوا العيد على لفظه فقالوا (أعياد) و (العيد بن ندغى) اسم حميري قديم لا يجب أن يكون من (ع و د)، ومادة (ع ي د) موجودة ومنها قولهم للنخلة: عيدانة.

الوجه الرابع: (العندي) بنون بين المهملتين ذكره لي الاخ العلامة الناقد حمد الجاسر، وأنه يقال إن مسجد هذا الرجل موجود بعدن يعرف بمسجد العندي، وأشار علي باستقصاء البحث فاستعنت بالسيد الفاضل المؤرخ هادون العطاس فكتب إلى

---

[1] – قلت: سبق في حاشية سابقة ذكر عبارة الجندي، وهي: «العندي ...من قوم يقال لهم الأعنود».

السيد الفاضل العالم طاهر بن علوي بن طاهر الحداد وهو بعدن، فعاد جوابه وفيه ما لفظه: «العندي صاحب مسجد العندي بعدن».

ظهر لنا بعد أن ظفرنا بترجمة العندي في كتاب «هدية الزمن» للأمير أحمد فضل العبدلي أن من سميتموه ونقلتم ترجمته من كتاب الصابوني رجل آخر، أما العندي وصاحب مسجد العندي بعدن فهاكم ترجمته: «قال أحمد فضل في كتابه ص 72، قال الأهدل في التحفة[1]: «الأديب أبو بكر بن أحمد العندي نسبة إلى الأعنود قوم يسكنون لحج وأبين وعدن، أثنى عليه عمارة...وكانت وفاة الأديب بعدن سنة 580 تقريباً وكان من آثاره مسجده المعروف بمسجد العندي بعدن» فشكرته على إفادته ورجوت من السيد هادون أن يكتب إليه بالشكر الجزيل ورجاء المزيد بالبحث عن المسجد والقوم أمعروف بعدن الآن مسجد يقال له: مسجد العندي أو ما يشبه هذه الكلمة[2]؟ فان كان ففي أي موضع من عدن؟ أمعروف في تلك الجهات الآن قوم يقال لهم: الأعنود، أو نحو هذا مما يقرب منه ؟ فلم يرد جواب منه، وأحسب السيد هادون كرر المكاتبة ولكن لم يفدني بشيء، فحدست أن ذاك الفاضل بحث فلم يجد، وخشي أن يجيب بالنفي ويكون هناك شيء يعثر عليه غيره.

ثم سمى لي السيد هادون فاضلا آخر فكتبت إليه فلم يجب، وأحسبه بحث فلم يجد وخشي ما خشيه الأول، ولا أدري ما مستند أحمد فضل في النقط أوجده كذلك

---

1 – تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، للأهدل، نشر بتحقيق العلامة عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، (1245هـ/2004م)، وفيه ترجمة العندي 297/1-301، عن السلوك، وفيه: العندي أيضا.

2 – قلت: سبق ذكر قول الجندي «أن مسجد العندي عُرف في عصره باسم (مسجد السالك)، غيَّر بناءه استيلاء الظلمة على الوقف من قيام بني محمد بن عمران في الدولة المؤيدية إلى عصرنا سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة»

في النسخة التي نقل عنها من تحفة الأهدل؟ أم نظر إلى أن هناك قرية يقال لها (العند) ويسوغ أنه يقال لسكانها (الأعنود) كما يأتي بعد؟

ومن جهة أخرى كتبت إلى الصديق الحميم الأستاذ فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية فعاد جوابه مبسوطا وفيه ما لفظه، والزيادات المقوسة منه:

«أولا في تاريخ ثغر عدن لبامخرمة المطبوع سنة 1950 يذكر صاحبنا في مواضع كثيرة باسم العيدي مضبوطة بالشكل ويذكر في الحواشي القراءات الأخرى التي يراها لهذا الاسم وهي: العبدي، العندي، العيذي، العيدي.

ثانيا: في خريدة القصر لابن العماد الاصفهاني (قسم شعراء الشام واليمن والحجاز) المطبوع أخيرا سنة 1964 بتحقيق الدكتور شكري فيصل ترجمة لا بأس بها للرجل مع أشعار كثيرة له نقلها ابن العماد عن كتاب المفيد لعمارة اليمني، وتبدأ هذه الترجمة من ص 145 ويذكر الاسم فيها: أبو بكر أحمد بن محمد العيدي اليمني.

وفي الحواشى يورد الروايات الاخرى التي رآها وهي: العبدي العيذي.

ثالثا: رجعت إلى مخطوطة المفيد في أخبار زبيد لعمارة اليمني فرأيت أن الناسخ يذكر الاسم: العبدي وترجمته هناك مطولة وحافلة بشعره من ورقة 232 - 280.

رابعا: في كتاب ابن المجاور. المستبصر ص 46.يذكر باسم: العبدي. وفي الحاشية: العيدي.

خامسا: وعند الجندي في السلوك ترجمة له في لوحة 156 بقوله: ومنهم أبو العتيق أبو بكر بن أحمد العبدي (بنقطة تحت الموحدة ونقطة تحت الدال للإهمال) نسبا، الأبيني بلدا، من قومه الأعود (كذا بدون نقط) جماعة يسكنون أبين ولحج وعدن..، وقد أنهى الجندي الترجمة بقوله: وكانت وفاة الأديب بعدن سنة ثمانين وخمسمائة تقريبا من آثاره في عدن المسجد الذي يعرف بمسجد العبدي (كذا بنقط الموحدة).

ويبدو أن هذه الترجمة هي التي نقل منها الأهدل».

قال المعلمي: مما استفدنا من هذا أن المخطوطات مطبقة على (العبدي) بموحدة بين مهملتين وأن العبارة التي مر نقلها عن كتاب أحمد فضل عن تحفة الأهدل أصلها للجندي. فالجندي هو الذي ذكر المسجد، لكن السيد هادون جزاه الله خيرا أوقفني على كتاب «تاريخ عدن وجنوب الجزيرة» لحمزة علي إبراهيم لقمان، وفيه (ص 268) في آثار عدن ما لفظه: «مسجد العندي بناه الشاعر الأديب السياسي العدني أبو بكر بن أحمد العندي قبل وفاته سنة 580 » فظاهر هذا أن لقمان وهو عدني من أهل هذا العصر عرف المسجد، لكن رابني أنه لم يبين موضعه، فهل أخذ من كتاب أحمد فضل؟ فعلى هذا يكون المسجد كان معروفا في زمن الجندي أي في صدر القرن الثامن وكان الجندي بعدن ولي بها الحسبة.

وهل كان المسجد معروفا في زمن الأهدل؟ لا ندري، وكان الأهدل بزبيد أو ما يقرب منها، ولا يظهر من ترجمته أنه عرف عدن، وإنما لخص كتاب الجندي مع زيادات. ووفاته سنة 855.

ثم كتبت إلى علامة الجنوب فضيلة الشيخ محمد بن سالم البيحاني رئيس الجمعية الإسلامية للتربية والتعليم بعدن فأجاب مشكورا وقال في جوابه: «المذكور هو أبو بكر بن أحمد بن محمد العندي بفتح العين المهملة والنون المنقوطة من أعلى مفتوحة أيضا وبعدها دال مهملة، وهكذا ينطق بهذا الاسم، وهي نسبة إلى قرية يقال لها (العند) شمال حوطة لحج العاصمة على بعد عشرين ميلا تقريبا، وهي تقرب من الشقعة بفتح الشين وسكون القاف، وبها سكان قليل، وقال لي أحد أمراء لحج أنها كانت قلعة حربية، وكان فيها معسكر صغير للجيش البريطاني، والمسئول عنه أديب..، أما مسجده الذي ذكره حمزة لقمان في صفحة 268 من كتابه (تاريخ عدن والجنوب العربي) فهو غير معروف اليوم، وقد سألت الكبار من أهل عدن عن هذا المسجد فلم يعرفوا عنه ولا عن موقعه قليلا ولا كثيرا، والمذكور هو أستاذ الشيخ نجم الدين عمارة اليمني، ونسبته إلى الأعنود قبيلة تسكن عدن وأبين ولحج غير صحيحة، ولو كان الامر كذلك لقيل له: الأعنودي، وإنما هو

منسوب إلى قرية العند، وفي جهتنا ينسب السكان إلى مساكنهم بهذه الصيغة، فيقال في أهل قدس: الأقدوس، وفي أهل الحكم بسكون الكاف: الأحكوم، وفي أهل العند: الأعنود، وهكذا، وكل ما ورد في ضبط اسمه غير ما ذكرناه فهو مغير ومصحف فليس هو بالعبدي ولا العيذي ولا العيدي، وليس هو أبو بكر أحمد بن محمد، وإنما هو أبو بكر بن أحمد العندي، فاضبطوه فضلاً لا أمراً، وإذا تيسر لكم الوقوف على كتاب التحفة السنية للاهدل أو تاريخ الجندي أو ثغر عدن لبامخرمة أو كتاب النسب بكسر النون لبامخرمة أيضا فستجدون أكثر وأحسن مما تيسر لي في هذه الخلاصة».

قال المعلمي: أما «تحفة الأهدل» فقد تقدم النقل عنها، ولم يكن الأهدل بعده وإنما لخص كتاب الجندي وتاريخ الجندي وثغر عدن قد تقدم ما فيهما في إفادة الأستاذ فؤاد سيد، وكتاب النسب لبامخرمة أراه «كتاب النسبة إلى البلدان»، رأيت منه نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة الشريفة ولم أجد فيه ما يفيد في قضيتنا هذه.

والذي يتحصل من الجواب:

1 أنه لا يعرف الآن بعدن مسجد ينسب إلى هذا الأديب.

2 أنه لا يعرف قوم يسكنون بأبين وعدن ولحج يقال لهم (الأعنود) إلا أنه يسوغ أن يقال لسكان تلك القرية (الأعنود).

3 أن ذاك الأديب يعرف الآن بين علماء عدن وأدبائها بقولهم (العندي) بفتح أوله وثانيه.

4 أن فضيلة المجيب يجزم بذلك، وبأن ما عداه تصحيف.

5 أنه يجزم بأنها نسبة إلى قرية (العند) التي توجد الآن في تلك الجهة بها سكان قليل.

وأفاد بعض أمراء لحج أنها كانت قلعة حربية وكان بها معسكر صغير للجيش البريطاني.

6 أنه يجزم بعدم صحة ما قيل إن النسبة إلى الأعنود قبيلة تسكن عدن وأبين ولحج، ويرى أنه لو كان كذلك لقيل: الأعنودي.

قال المعلمي: أما الأمر السادس فقد مرت عبارة الأهدل، ولا يبعد خطؤه لأنه متأخر عن الأديب بأكثر من قرنين ولم يكن بعدن ولكنه استند إلى عبارة الجندي، وقد مرت عبارة الجندي، وهي أصرح، والجندي كان بعدن واليا للحسبة في صدر القرن الثامن، ولا يسعني تأخير إرسال المسودة إلى الهند بعد الآن حتى أراجع فضيلة المجيب، ولعل أعماله المهمة تشغله عن البحث مكرراً فإذا لم يصنع كما صنع السيد الفاضل طاهر بن علوى، فكما صنع الصديق الحبيب الأستاذ فؤاد سيد فإني بعد إفادته الأولى الممتعة راجعته فلم تسمح له أعماله بأكثر من جواب مقتضب مع وريقة كتبها صديقنا العلامة حمد الجاسر سأثبتها مع ما أحالت عليه وأختم البحث بذلك شاكراً لهم جميعا.

وراجع ما تقدم 3 / 75 و 134 والأنساب 4 / 27.

كتب الأخ حمد ما لفظه: «أبو بكر العندي (شكلها بفتح العين وسكون النون) لا العيدي ولا العبدي ولا العيذي.

1 أول من غلط وخلط في نسبة هذا الشاعر ياقوت في معجم البلدان، وفي معجم الأدباء وقد أورد له نسبتين مختلفتين.

2 ثم جاء ابن الصابوني فوقع في الغلط، وزاده تخليطا، وغلطا الأستاذ الدكتور مصطفى جواد بتعليقة حاول فيها أن يصحح فما أصاب.

3 الدكتور شكري فيصل في تصحيحه للجزء الثالث من كتاب خريدة القصر أو الثاني وقد أشار في آخر الجزء أنني نبهته إلى الصواب إشارة مبهمة.

4 إن الصواب في نسبة الشاعر هو: العندي (شكله كما مرّ) بالعين المهملة بعدها نون فدال مهملة كما ورد بذلك نص صريح في كتاب تاريخ عدن للسلطان الفضل منسوب إلى الأعنود، وأن في عدن مسجدا ينسب إلى الشاعر المذكور وقد نقلت نصه في تعليقي على دائرة معارف البستاني المنشور في جريدة الرياض في المحرم سنة 1385 وصفر سنة 1385».

قال المعلمي: هو في جريدة الرياض العدد 44 بتاريخ يوم الأحد 21 صفر سنة 1385، ذكر هناك كتاب أحمد فضل ثم قال: « فوجدت في الكتاب نصاً صحيحاً صريحاً (ص 72) هو: قال الأهدل في التحفة: الأديب أبو بكر بن أحمد العندي نسبة إلى الأعنود قوم يسكنون لحج وأبين وعدن أثنى عليه عمارة إلى أن قال (ص 73): وكانت وفاة الأديب بعدن سنة 580 تقريبا، وكان من آثاره مسجده المعروف بمسجد العندي بعدن». انتهى.

فهل بعد هذا يبقى شك في صحة النسب؟ وانظر زيادة عليه: «مخطوطة دار الكتب المصرية من تاريخ عمارة رقم 8048 تاريخ ».

قال المعلمي: قد أمللت القارئ ولم أمل، وحسبي أن يكون ما أثبته نموذجا لما يقاسيه المعنيون بتحقيق الكتب، وإن أحدهم ليتعب نحو هذا التعب في مواضع كثيرة جدا ولكنه في الغالب ينتهي إلى أحد أمرين:

إما عدم الظفر بشيء، فيكتفي بالسكوت أو بأن يقول (كذا) أو نحوها ولا يرى موجباً لذكر ما عاناه في البحث والتنقيب.

وإما الظفر بنتيجة حاسمة فيقدمها للقراء لقمة سائغة ولا يهمه أن يشرح ما قاساه حتى حصل عليها، والله المستعان». انتهت حاشية المعلمي.

والنموذج الثاني من المحققين الجادين: هو الدبلوماسي والمؤرخ المغربي العلامة الدكتور عبد الهادي التازي (حفظه الله)، وله الباع الطويل في التأليف والتحقيق والترجمة، ومن أعماله في التحقيق: «رحلة ابن بطوطة» أخرجها في حلة قشيبة تقع في أربعة أجزاء، وجزء خامس للفهارس العامة، تتكون من أربعة وثلاثين فهرساً، لتيسر للباحث سبل الوصول إلى مبتغاه في الكتاب، وزوّد الرحلة بالتعليقات والحواشي المفيدة، عرّف فيها بعشرات العلماء المجهولين الذين التقاهم ابن بطوطة في رحلته، وعرف كذلك بمعظم الأعلام (الجغرافية) التي مرّ بها الرحالة، بأسلوب علمي يغني قارئ الرحلة عن الرجوع إلى المصادر الأخرى، ولقي في عمله في تحقيق الرحلة عنتاً شديداً، فقد حكى لنا في محاضرة له ألقاها في (المؤتمر الدولي لأدب الرحالة العرب والمسلمين) المنعقد في الدوحة بقطر يوم

2010/12/8م، وعنوانها: «رحلتي مع شمس الدين الطنجي في نصف قرن» عن معاناته في تحقيق نص ورد في رحلة ابن بطوطة (62/4-63، تحقيق التازي) ذكر فيه ابن بطوطة أن أهل جزر المالديف في المحيط الهندي1 (ذيبة المهل قديما) أسلموا على يد شخص مغربي اسمه أبو البركات البربري، وأنه قام عندهم معظماً، وتمذهبوا بمذهبه مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، وهم إلى هذا العهد يعظمون المغاربة بسببه، وبنى مسجداً هو معروف باسمه، وقال ابن بطوطة: قرأت على مقصورة الجامع منقوشاً في الخشب: «أسلم السلطان أحمد شنورازة على يد أبي البركات البربري المغربي».

وكان القاضي حسن تاج الدين (المتوفى سنة 1139هـ/1726م) في تأليفه: (تاريخ إسلام ديبا محل)، قد تحرفت فيه كلمة (البربري) إلى (التبريزي)، ووقع في هذا الوهم من أتى بعده من الدارسين ونقله عنه، مما اضطر الدكتور التازي إلى تجشم عناء الرحلة إلى المالديف (بين الرباط وجزر المالديف أكثر من 9000كم) ليستجلي حقيقة الأمر بنفسه، فوجد أن اللوحة الخشبية التي رآها ابن بطوطة قد نقلت من مكانها في المسجد إلى متحف الجزيرة واستبدلت بأخرى نحاسية، وفي اللوحة النحاسية وقع هذا التحريف أو الخطأ الإملائي، لعله بسبب جهل من نسخها عن الأصل، وأيضا لرداءة الخط الذي كتبت به، أما اللوحة الخشبية المحفوظة

1- جزر المالديف: هي مجموعة من الجزر الصغيرة تقع في المحيط الهندي، جنوب غرب الهند، يمر عليها خط الاستواء من جنوبها، وهي دولة مسلمة، معظم سكانها مسلمون، دخلها الإسلام سنة 548هـ، وكانت هذه الجزر مستعمرة بريطانية منذ عام 1887م ولم تنل استقلالها إلا في 1965/7/26م ، ثم أصبحت جمهورية في عام 1968م.

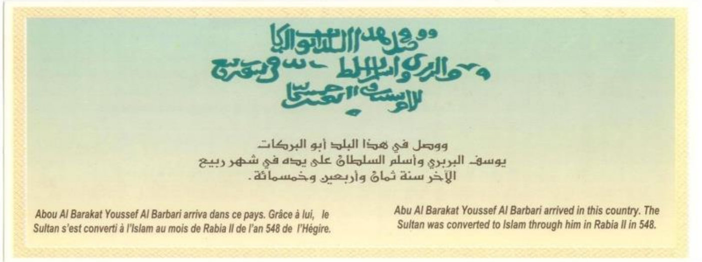

بالمتحف فما تزال صحيحة كما ذكر ابن بطوطة. ووزع علينا الدكتور التازي صورة لهذا النقش.

وهذه نسخة منه.

وكما اخترت نموذجين في الجد والصبر في مهنة التحقيق، فسأختار كذلك نموذجين آخرين لعبث واستهتار أدعياء التحقيق:

والنموذج الأول في الاستهتار بالتحقيق ظهر سنة 1996م، في كتاب بعنوان «أسماء البقاع والجبال في القرآن الكريم» تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد عبد الرحيم، الناشر: دار الأنوار بدمشق، ومديرها العام: الدكتور عدنان منافيخي.

ولأنني أعكف حاليا على تحقيق «معجم البلدان» فقد فرحت بالكتاب عندما رأيته في أحد معارض الكتب واشتريته، ولم يكن لدي الوقت الكافي في المعرض

لأتصفحه اغترارا باسم مؤلفه التي طبقت شهرته الآفاق، ولأنه مكتوب على غلافه اسم محقق، فلعلي أستفيد مما قاله المؤلف عن هذه المواضع، وقد تكون الفائدة أكبر من تعليقات المحقق – إن كان من أهل العلم والجد مثل الدكتور التازي– لأنه معاصر، ولكني صدمت عندما عدتُ إلى البيت وتصفحت (غنيمتي) لأجدها فحمًا، فالكتاب الذي تزيد صفحاته عن المئة والخمسين صفحة، هو عبارة عن ثلاثة أبيات (فقط لا غير) وقف علها المحقق في ختام إحدى الرسائل المخطوطة المنسوبة للسيوطي، ثم (نفخها) المحقق، وزوّر لها عنوانا فأصبحت كتابا، والأبيات هي:

«وقلت: (القول للسيوطي) فيما وقع في القرآن من أسماء البقاع والجبال:

وفي القرآن من اسماء البقاع أتى | بدر حنين ومصر ثم الاحقاف

وبكة يثرب الجودي ثم طوى | وبابل عرِمٌ سد الألى خافوا

وطور سيناء والكهف الرقيم كذا | حجر وأيكة جمع مشعر قاف»

وهذه الأبيات الثلاثة أوردها المحقق في الصفحة الخامسة بعد الصفحة المخصصة للبسملة، وقبل مقدمة التحقيق التي استفتحها بـ(النقل الحرفي، بتصرف مخل) عن استهلال ياقوت الحموي لمقدمة «معجم البلدان» المتضمنة الثناء على الله الذي خلق الأرض بهذا التركيب والتنوع، وحثنا على السير فيها للتأمل والعبرة.. إلخ. ثم وضّح المحقق (الهمام) مصدر هذه الأبيات (المخطوطة) ومنهجه في تحقيقها، القائم على شرح ما ورد في أبيات السيوطي معتمدا على «معجم البلدان»، وتكفَّل المحقق بشرح ما ورد في نصوص ياقوت معتدا في شرحه وتفسيره –كما قال– على أمهات المراجع والمعاجم كالأعلام (بدأ بكتاب الأعلام، لأنه لم ينقل في تراجم الأعلام عن غيره إطلاقا) والإصابة وأسد الغابة واللسان والتاج والقاموس والمختار والمصباح، ناهيك عن كتب الحديث.

وبعد ذلك زودنا المحقق (ص11–12) بصورتين لصفحتين من مخطوطتين مختلفتين، ففي الصفحة 11 أورد المحقق صورة المخطوطة التي ورد فيها نص الأبيات، وهي مصورة عن صفحة في ختام إحدى رسائل السيوطي، أما الصورة

الثاني في الصفحة 12 فليس فيها ذكر للأبيات المحققة، ولا علاقة بها، وإنما هي من مخطوطة أخرى للسيوطي، وأوردها المحقق ليوهم القارئ عند النظرة الأولى للكتاب –كما حدث معي– أنه رجع لعدة مخطوطات.

ثم ترجم المحقق للسيوطي في 14 صفحة، من (ص 13–27)، وجاء نص الكتاب المُحقَّق من (ص 29– 139)، ولم يبخل علينا المحقق بالفهارس الفنية –على عادة المحققين الكبار–: (الآيات، والأحاديث، والشعر، والمراجع والمصادر، والمحتوى)، الصفحات من 141–156، ولكنه نسي أن يعمل فهرسا آخر لـ(المواضع) باعتباره كتابا في الجغرافيا، ولو صنعه لزاد حجم الكتاب بضع صفحات، ومن ثم ستزيد حجم مكافأته إن كانت المكافأة على عدد الصفحات.

إذا فالكتاب هو عبارة عن ثلاثة أبيات نُسبت للسيوطي وُجدت على ظهر إحدى رسائله، قد تكون من شعره وقد تكون من شعر غيره، أضافها مالك المخطوطة كما هي عادة ملاك المخطوطات –قديماً– في استغلال الأوراق الفارغة من الكتابة لتدوين بعض الفوائد التي تلفت نظرهم، والتي كان المشتغلون في التجليد يزيدونها (في أول المخطوط وآخره) لحماية المخطوطات من التلف.

وجاء البيت الأول من أبيات السيوطي في الصفحة (33) وشرحه المحقق من (ص 33–71)، وجاء في (عجز) البيت ذكر خمسة مواضع: بدر، وحنين، ومصر، والأحقاف. شرحها في (الحاشية الأولى) مما ورد عن هذه المواضع في (معجم البلدان) بالنص، وسار على هذا المنهج في بقية الأبيات. ثم ابتكر (حاشية ثالثة) شرح فيها ما ورد في نصوص معجم البلدان من ألفاظ غريبة (عليه)، وترجم فيها لمشاهير الأعلام من الأنبياء والخلفاء الراشدين و(غير الراشدين)، وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وكبار الصحابة، ترجمة مطولة تتجاوز بعضها الصفحة الواحدة: (سأذكر أبرزهم هنا حسب ترتيب أسمائهم في الكتاب)

فمن الأنبياء (عليهم السلام) الذين ترجم لهم: يوسف الصديق، صفحة 51.
وموسى وهارون صفحة 51.

وأرميا (كتبه: آميا) صفحة 56.

وإسماعيل وأمه هاجر، صفحة 58.

وشعيب، صفحة 135.

وترجم للخليفة عمر بن الخطاب (ص 42-43)، ولعلي بن أبي طالب (ص 67)، ولأبي بكر الصديق (ص 68)، ولعثمان بن عفان (94-95).

ومن مشاهير الصحابة: عمرو بن العاص (ص 42)، والعباس بن عبد المطلب (ص 92)، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن مسعود، والزبير، وطلحة، وخالد بن الوليد، والمقداد (ص 104-107).

ومن مشاهير خلفاء بني أمية وبني العباس: الرشيد (ص 49-50)، ومعاوية (ص 60)، ويزيد بن عبد الملك (ص 124-125)، والواثق (ص 127).

وجميع هذه التراجم -باستثناء الأنبياء- منقولة عن كتاب الأعلام للزركلي حرفيا، بما في ذلك مصادر الترجمة كما وردت في حواشي الأعلام، ولأن الزركلي لم يترجم للأنبياء - عليهم السلام- فقد جاءت تراجم الأنبياء قصيرة لا تتعدى بضعة أسطر، مع ذكر عدد مرات ورود اسم النبي في القرآن الكريم، ولم أقف على مصدر تلك التراجم مع الأسف.

أما المفاجأة المدهشة التي أتحفنا بها المحقق في حواشيه وتعليقاته: فهي تعريفه للفراعنة الكبار المعاصرين للأنبياء: (إبراهيم، ويوسف، وموسى) وذكر أسماءهم وكناهم، حيث عرّف بهم (ص 54-55) عندما ورد ذكر (الفراعنة) في معجم البلدان في رسم (مصر)، ومصدره في ذلك كتاب (المحبر لابن حبيب) قال: «الفراعنة وهم ثلاثة نفر: أولهم: سنان بن الأشل بن علوان بن العبيد بن عريج بن عمليق بن يلمع بن عابر بن إسليحا بن لوذ بن سام بن نوح ويكنى أبا العباس. وهو فرعون إبراهيم عليه السلام، والثاني: الريان بن الوليد بن ليث بن فاران بن عمرو بن عمليق بن يلمع، وهو فرعون يوسف. والثالث: الوليد بن مصعب بن أبي أهون بن الهلواث بن فاران بن عمرو بن عمليق بن يلمع، وهو فرعون موسى، قال: كان فرعون يوسف جد فرعون موسى، واسمه برخوز».

قلت: لقد داخلتني الغيرة والحسد من هذا المحقق (الجهبذ) على هذا الاكتشاف الكبير الذي مازال يحير علماء الدراسات المصرية القديمة، ولكني أَعِده عندما أصل في تحقيقي لمعجم البلدان إلى مادة (مصر) سأنقل هذه الاكتشاف الخطير -منسوبا إليه للأمانة العلمية- حتى لا يحرم منها علماء الآثار.

أما صدر البيت الأول من أبيات السيوطي (الذي استهل به الأبيات، وليس فيه ذكر المواضع والأمكنة)، وهو قول السيوطي:

«وفي القرآن من اسماء البقاع أتى».

فقد شرحه المحقق شرحا وافيا وأعرب مفرداته وحروفه، وسأنقلها بالنص حتى لا يحرم القارئ من هذا العلم الغزير والفوائد الجمة، قال المحقق:

[الواو]: استئنافية.

[في]: حرف جر ظرفية حقيقة مجازية.

[القرآن]: الكريم، كلام الله المعجز المنزل على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم بالوحي المنقول بالتواتر، وردت لفظ (القرآن) في القرآن الكريم في 59 موضعا، يقول الله تعالى: {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا} سورة الإسراء: الآية 9، وذكر في الحاشية مصدرا آخر هو: (معجم لغة الفقهاء: 359).

[من]: حرف جر.

[أسماء]: المفرد اسم: اللفظ الذي يعرف به الشيء ويستدل به عليه، والاسم عند النحاة: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن كرجل وفرس، وجمع الجمع: أسامي، وأسام، وتصغيره سمي، والنسبة إليه: اسميٌّ، وسُمَويٌّ، وسَمِويٌّ.

[البقاع]: المفرد: البقعة: القطعة من الأرض تتميز مما حولها، والقطعة من اللون تخالف ما حوله.

[أتى]: جاء.

أما النموذج الثاني: فقد ظهر (نحو)[1] عام 1414هـ/1994م، وهو أحد أهم شروح ديوان المتنبي للواحدي (المتوفى سنة 468 هـ) حققه أحد حاملي ألقاب (الدَّكْتَرَه): الدكتور عمر فاروق الطباع، ونشرته دار الأرقم بن أبي الأرقم، ببيروت، في مجلدين، مجموع صفحاتهما مع الفهارس 1159 صفحة. وكتب المحقق على غلاف الكتاب: «حققه وضبط نصوصه في ضوء مخطوطة برلين وقدم له الدكتور...».

وكان شرح الواحدي لديوان المتنبي قد نُشر للمرة الأولى في أوربا قبل قرن ونصف، بتحقيق المؤرخ والمستشرق الألماني فريدرِخ ديترصي، (Fridericus Dieterici)، ويكتب اسمه باللغة العربية أيضا: (فريدريش ديتريشي)، أستاذ اللغة العربية والآداب السامية في جامعة برلين، المتوفى سنة 1321هـ/1903م، ونشرت تلك الطبعة في برلين سنة 1274هـ/1861م.

ولكي نفهم ما صنعه المحقق (الدكتور – العابث[2]) في طبعته هذه، نذكر قبل ذلك ما صنعه المستشرق الألماني في طبعته الأولى:

اعتمد المستشرق في إخراج تلك الطبعة على أربع مخطوطات رمز لها بالرموز: (B,G,L,V) ولكنه لم يذكر وصفها باللغة العربية، ولعله ذكرها في مقدمة التحقيق باللغة الألمانية، ويقع الكتاب في 895 صفحة، منها 807 صفحات للنَّص المحقق، والباقي للفهارس والملاحق والمقدمة الألمانية، وصنع للكتاب أربعة فهارس:

الأول: أسماء الممدوحين والمذمومين في الديوان، (ص 808–812).

1- قلت: (نحو عام ...) لأن الطبعة التي بين لدي ليس فيها تاريخ النشر (كما هو الشأن في المعايير المعتبرة بين الناشرين حاليا)، واستفدت هذا التاريخ من خاتمة الطبع، كما سنبين ذلك في ثنايا المقال.

2- استعرنا هذا المصطلح من سلسلة مقالات علامة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر – رحمه الله- المنشورة في مجلته (العرب) تحت عنوان: «من عبث الدكاترة».

والثاني: فهرس القوافي، (ص 813–818).

والثالث: فهرس الأعلام، سماه: (أسماء العلماء والشعراء)، (ص 819–826).

والرابع: فهرس الشواهد، (ص 827–842).

وزوده بثلاثة ملاحق:

فروق النسخ الخطية (843–853)

تصحيح أغلاط الطبع (ص 854–874).

ذيل فيه شعر المتنبي مما لا يوجد في شرح الواحدي (ص 875–879).

وجاء الكتاب في غاية الدقة والضبط، والأخطاء القليلة التي وقعت في الكتاب أثناء الطبع استدركها المحقق في (الملحق الأول) من ملاحق الكتاب، وهي أخطاء يسيرة معظمها متعلق بالأخطاء التي وقعت في تشكيل وضبط بعض الكلمات. ولأن قواعد ومناهج التحقيق في تلك الأيام لم تكن قد تأصَّلت وترسخت وأصبحت لها قواعد وقوالب متفق عليها بين المحققين، ومنها استخدام علامات الترقيم، فقد استخدم المحقق علامة النجمة (*) في أول البيت وآخره، وبين شطري البيت في شعر المتنبي الذي شرحه الواحدي، ولم يستخدمها في الشواهد الشعرية التي استشهد بها الواحدي في شرح أساليب ومفردات شعر المتنبي، ولم يفرد (بيت) أو (أبيات) الشاهد بسطر مستقل كما نفعل الآن، بل جعلها ضمن سياق النص، واستخدم الفاصلة (،) عوضا عن النقطتين الرأسيتين (:) المستخدمتين حالياً بين القول ومقوله، واستخدم الفاصلة كذلك بين شطري أبيات الشواهد، واستخدم النقطة (.) في ختام عجز البيت الأخير من الشاهد. وأهمل باقي نصوص الكتاب من علامات الترقيم.

ولم يجهل المحقق (المستشرق) مطلقا أن هذه شواهد شعريه، والدليل على ذلك أنه صنع لها فهرساً خاصاً وهو الفهرس (الرابع) الذي أشرنا إليه، وهو فهرس دقيق.

والآن نعرج على (عبث) المحقق المعاصر (الدكتور فاروق عمر الطباع) في طبعته الجديدة لشرح الواحدي:

ذكرنا – قبل قليل– أن الدكتور المحقق كتب على غلاف الكتاب: «حققه وضبط نصوصه في ضوء مخطوطة برلين وقدم له الدكتور...» وينصرف ذهن القارئ إلى أن المحقق استند في تحقيقه للنص إلى مخطوطة برلين، ولكن بالنظرة السريعة للكتاب يتضح للقارئ أنه لم ير أي مخطوطة من مخطوطات برلين على الإطلاق، وإنما اعتمد في عمله هذا على الطبعة الأولى لشرح الوحدي المنشورة في برلين سنة 1861م، صوَّرها وقدمها إلى المطبعة كما هي، ولعله لم يقرأ حتى مسودة نسخته المطبوعة قراءة أولية، والدليل على ذلك أن النص المطبوع جاء كما هو في الطبعة الأوربية (حذو القذة بالقذة)، ولو قَرأهُ، لوضع له علامات الترقيم الحديثة التي يعرفها أبسط طالب في الصفوف الأولى من الجامعة، وسأكتفي بالإشارة إلى ما جاء في صفحة واحدة من صفحات طبعة (الدكتور الطباع) وهي الصفحة رقم (57) من صفحات الجزء الأول، في شرح بيتي المتنبي[1]:

أهلاً بدارٍ سباك أغيدها أَبعدُ ما بان عنك خردها

ظلْت بها تنطوي على كبدٍ نضيجةٍ فوق خلبها يدها

ففي شرح البيت الأول قال الواحدي (شارحا) كلمة (أبعد) وما فيها من عيوب: «وفي قوله: أبعد أوجهٌ وروايات، والذي عليه أكثر الناس الاستفهام، وفيه ضربان من الفساد: أحدهما في اللفظ، وهو: أن تمام الكلام يكون في البيت الذي بعده، وذلك عيب عند الرواة يسمونه المبتور، والمقاطل، والمضمن، ومثله:

لا صُلْح بَيْنِي فاعْلَمُوه ولا بَيْنَكُمُ ما حَمَلت عاتِقِي

سَيْفِي وما كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الوادي الشَّاهِقِ»

---

[1]- والنص في طبعة برلين ص 6-7.

قلت: لم يتنبّه المحقق لهذا الشاهد، فيضعه في القالب المتعارف عليه حاليا في تدوين وكتابة الشعر، واكتفى بالفاصلة (،) التي ذكرنا أن المستشرق الألماني وضعها بين أبيات الشواهد، وبين صدر البيت وعجزه، وأغفل كذلك علامات التشكيل في الشاهد المثبتة في الطبعة الأوربية (كما أَثْبَتُّها هنا)، ولم يثبت علامات الترقيم في الفقرة التي سبقت الشاهد.

وفي شرح البيت الثاني من قصيدة المتنبي، قال الواحدي: «[ظِلْت] يريد ظللت، فحذف أحد اللامين تخفيفاً كقوله تعالى: {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ}. يقول: ظللت بتلك الدار تنثني على كبدك واضعاً يدك فوق خلبها، والمحزون يفعل ذلك كثيراً لما يجد في قلبه من حرارة الوجد يخاف على كبده أن ينشق، كما قال الآخر:

عَشِيَّةَ أَثْنِي البُرْدَ ثُمَّ أَلوثُهُ على كَبِدِي مِنْ خَشْيَةٍ أنْ تَقطَّعا

وقال الصمة القشيري:

وأَذْكُرُ أيَّامَ الحِمَى ثُمّ أَنْثَني عَلى كَبِدِي مِنْ خَشْيَةٍ أنْ تَصَدَّعا

وقال آخر:

لَمَّا رأَوْهُمْ لَمْ يُحِسُّوا مُدْرِكا وَضَعُوا أنامِلَهُمْ عَلى الأكْبادِ»

قلت: صنع المحقق (الدكتور) في شرح هذا البيت ما صنعه في شرح البيت الأول، فلم يتنبه للآية الكريمة ولا للشواهد. وهكذا سار المحقق على هذا النهج في سائر الكتاب، ولو عرف الشواهد من خلال القراءة الأولية للكتاب لميّزها، واستطاع أن يستفيد من فهرس الشواهد الذي صنعه المستشرق الألماني، فيضعه ضمن فهارس طبعته هذه، إذ لا قيمة لأي كتاب (محقق) في اللغة أو شروح الدواوين القديمة إذا خلت من فهرس (الشواهد).

وحتى لا نظلم محققنا (الدكتور) ونبخسه حقه ونقول إنه لم يطلع على أي مخطوطة من مخطوطات الشرح، بل ولم يقرأ أيضا النص في طبعته الأوربية،

فنشهد له أنه (ربما)[1] قرأ الفقرة الأخيرة التي اختتم بها المستشرق الألماني طبعته (ص 807)، وجاء فيها: «قال العبد الفقير إلى رحمة ربه الغفور الشكور المدرّس فريدريخ ديتَريصي مصحح هذا الكتاب: قد فرغ بعون الله من طبع ديوان المتنبي وشرحه للواحدي عام ستة وسبعين بعد الألف والمئتين من الهجرة، مطابقا لألف وثمان مئة وستين من الأعوام المسيحية، في مدينة برلين، وأستغفر الله للناس أجمعين». وقال مثل ذلك (ص 880) في ختام الفهارس والملاحق التي صنعها للكتاب. والقارئ يرى فيها التواضع الجمّ، وأخلاق العلماء الجادين، فقال: (مصحح)، ولم يقل: (محقق)، وجعل الخاتمة على نسق ما كان يصنع العلماء من مهرة النساخ والمشتغلين في طباعة وتصحيح الكتب العربية والإسلامية خارج أوربا في تلك الفترة.

وأصبحت هذه الخاتمة في طبعة محققنا (الدكتور): «تم بعونه تعالى تحقيق ديوان المتنبي في جزئيه بشرح الإمام أحمد بن الحسين الواحدي بتاريخ الأول من جمادى الثانية 1414هـ الموافق 15 تشرين الأول 1994م، ونسأل الله التوفيق».

ولكي يضخم محققنا (الدكتور) حجم طبعته هذه عمد إلى حيلة مبتكرة: فقد وضع لكل قصيدة رقما، ثم أدرج قبل شرح كل قصيدة من قصائد الشرح نصّ القصيدة كاملة كما وردت في إحدى الطبعات التجارية لديوان المتنبي، لأن شراح الدواوين من علماء اللغة المتقدمين كأبي عبيدة، وابن حبيب، والأصمعي، والسكري، وحتى شراح ديوان المتنبي مثل ابن جني، والمعري، والواحدي، وغيرهم كانوا يكتبون البيت الأول من قصائد الديوان الذي يشرحونه ثم يتبعونه بالشرح المناسب له، وهكذا حتى نهاية الديوان، وهكذا صنع الواحدي، ونفّذه المستشرق الألماني كما وجده في سائر المخطوطات.

---

[1] _ قلت (ربما) لأن المحقق شككني في أي دور له في الكتاب، فلربما كان تغيير هذه الفقرة من عمل من تولى (الصف والتنضيد) في دار النشر، حياء منه حتى لا يفضح المحقق (الدكتور) ومعه دار النشر.

وللسبب نفسه (نفخ الكتاب وتضخيمه) كرر المحقق مقدمة الواحدي (شارح الديوان) مرتين، الأولى: في موقعها الطبيعي في الجزء الأول (1/47-50) بعد مقدمة التحقيق، والثانية: في بداية الجزء الثاني من تجزئة المحقق للكتاب (2/549-552).

أما المقدمة والدراسة التي تعب فيها المحقق (الدكتور) وأجهد فيها نفسه، واتخذ لها عنوانا: (المتنبي في الصورة والجوهر) فقد أتى فيها بالعجب العجاب، قال فيها (1/7-9): «لم أشأ وأنا أعنى بتحقيق نسخة برلين (لاحظ أنه تواضع هنا ولم يقل مخطوطة برلين كما ورد في صفحتي الغلاف) من شرح الواحدي التشبث بالطريقة التي سلكناها في تحقيق وشرح سائر الدواوين التي أصدرتها دار القلم حتى الآن من تراث العرب الشعري.

لأن هذا الشرح حتى يؤدي وظيفته في خدمة التراث الفني الشعري، يحتاج إلى نوع آخر من الإضاءة ، أعني إلى كثير من الأضواء العادية اليسيرة (؟!)، شأننا في ذلك شان الأداء المسرحي ، فكلما اتسعت أبعاد المسرح وعظمت الأدوار فيه وترامت، كلما ألحت عليه الدوافع والمقتضيات وألزمتنا بتوسيع طاقات التنوير، وتنويع اللوحات تبعا لروعة الفصول والمشاهد.

إن شعر المتنبي من الغنى في الصورة والجوهر، ومن العمق في الدلالات النفسية، والاتساع في دائرة المنطق السيكلوجي، وفلسفة المواقف بحيث اقتضى هذا الاسلوب الذي أقدمت على إعداد مقولته، فزودت هذا التصدير، لا بدراسة لشعر المتنبي في أغراضه وفنونه، بل بمادة سائغة ومسهبة من كتب المترجمين الذين استقصوا أخباره وتتبعوا سيرته ودونوا ما دار حوله من الأخبار والطرائف والنوادر، وجعلت هذا التصدير في خمسة فصول وجيزة:

الأول: في مولد الشاعر ونسبه ونشأته.

الثاني: فيما قيل حول لقبه: (المتنبي).

الثالث: قيل أخباره مع أمراء عصره.

الرابع: في مقتله.

الخامس: في صفاته وشاعريته».

ونصح المحقق قُرَّاءَهُ بقراءة هذه الفصول (الخمسة) قبل قراءة الشرح لما تحمله في ثناياها من معطيات ذاتية شخصية أو تاريخية عامة.. إلخ.

وجعل المحقق لفصوله الخمسة عنواناً جديداً: (المتنبي في كتب التراجم)

وقسم هذه التراجم إلى قسمين:

القسم الأول: ترجمة المتنبي لعلي بن عيسى الربعي (المتوفى سنة 420هـ)، وهو من شراح ديوان المتنبي، وسماها: «الترجمة الربعية» وذكر المحقق في حاشية (الصفحة 9) –بعد أن عرّف بالربعي – مصادر هذه الترجمة:

قال إنها وردت ملحقة بشرح الواحدي لديوان المتنبي.

وفي مقدمة كتاب العلامة المحقق محمود محمد شاكر في كتابه: «المتنبي».

وزاد مصدراً ثالثاً: النسخة المخطوطة بمكتبة فيض الله بالأستانة برقم 1649. ولم يذكر عنوان هذه المخطوطة؟!.

والقسم الثاني: (من صفحة 11–45) ترجمة المتنبي في كتاب (بغية الطلب في تاريخ حلب) لابن العديم (المتوفى سنة 660هـ).

وعرَّف في الصفحة (11) بابن العديم، ولم يذكر –كعادة المحققين– موقع ترجمة المتنبي في كتاب ابن العديم، وهل رجع إلى المخطوط (الذي نشره مصورًا العلامة فؤاد سزكين) أم إلى المطبوع الذي نشر بتحقيق الدكتور سهيل زكار؟.

قلتُ: رجعتُ إلى شرح الواحدي فلم أجد فيه الترجمة (الربعية) التي ذكرها المحقق (الدكتور)، ولأن مخطوطة الأستانة بعيدة عن متناول أيدينا فقد رجعت إلى كتاب العلامة محمود محمد شاكر «المتنبي» المنشور في القاهرة سنة 1397هـ/1977م. لأجد المفاجأة أن نقل المحقق (الدكتور) لقسمي ترجمة المتنبي، (أي الربعية وترجمة ابن العديم) إنما كان عن ملحق كتاب «المتنبي»

للشيخ محمود محمد شاكر (2/249–309)، وليس عن مقدمته، فقد أورد الشيخ محمود ثلاث تراجم للمتنبي من ثلاثة مصادر، وجعلها ملحقاً لكتابه[1]:

ترجمة المتنبي من كتاب «بغية الطلب» لابن العديم (2/249–309)

ترجمة المتنبي من كتاب «تاريخ دمشق» لابن عساكر (2/313–338).

ترجمة المتنبي من كتاب «المقفى» للمقريزي (2/340–361).

واستلّ المحقق الترجمة الأولى لابن العديم الملحقة بكتاب الشيخ شاكر كاملة، ثم عبث بها وقسمها إلى قسمين، (ربعية) وغير (ربعية)، لأن ابن العديم – التزاماً منه بالأمانة العلمية– نقل كلّ ما وقف عليه من نصوص وأقوال تتعلق بترجمة المتنبي منسوبة إلى قائليها، ومن هؤلاء الذين نقل عنهم ابن العديم: علي بن عيسى الربعي، فجمع المحقق منها بعض ما نُسب إلى الربعي وأطلق عليه هذا الاسم، ثم وزّع عناوين فصول مقدمته (الخمسة) على نص ابن العديم.

إذاً فالكتاب (المحقق) ملفَّق من أوله إلى آخره:

المقدمة (منتزعة) عن ملحق كتاب الشيخ محمود محمد شاكر.

وقصائد الديوان (المقحمة) عن إحدى الطبعات التجارية لديوان المتنبي، بطريقة (القص واللصق).

ونصّ الشرح عن الطبعة الأوربية بعجرها وبجرها.

1 – قلت: عندما أورد محمود شاكر هذه التراجم في ملحق كتابه عن المتنبي فإنها لم تكن على سبيل الحشو وتضخيم حجم كتابه، وإنما صنع ذلك لأن تلك المصادر في زمن تأليف كتابه كانت ما تزال مخطوطة، فهو بذلك قدم للناس شيئا جديدا ليس في استطاعة الكثير من الباحثين الوقوف على تلك المخطوطات.